

على بن الحسين ، عليه السلام ، لم يكن لمثل هذا النص أثر ، ويرى أنه ظهر فى أيام بعض خلفاء بنى العباس لغرض له فى إظهار ذلك : "وقد قال أهل العلم أن التصريح بهذا القول على الوجه الذى يصرح به الآن لم يتجاسر عليه قبل الراوندى" (١) ، والراوندى هذا من الملاحدة الذين تقلبوا فى الإسلام بين المذاهب المختلفة ، فكان فى البدء معتزلياً ثم هجرهم ، وكتب كتاباً فى فضائهم ، ثم انتمى إلى الشيعة ، وناصر دعوتهم الغالية .. فهو أقرب إلى بعض السياسيين فى بلادنا فى هذا الزمان ، حين يتقلبون بين الأحزاب المختلفة ؛ فلا دين له ولا دين لهم !

ويذكر الآمدى فى كتابه «الإمامة» مقالة الإمامية فى النص الجلى فيقول : «وقد احتجوا عليه بأن الإمامية مع كثرتهم فى زماننا كثرة لا يتصور على مثلهم التواطؤ على الكذب ، قد نقلوا النص الجلى على عمن تقدمهم ، ونقلوا أن من تقدمهم أخبرهم بذلك ، وكانوا فى الكثرة إلى حد لا يتصور عليهم التواطؤ على الكذب ، وأنهم أخبروا بذلك ، وأخبروهم أن من أخبرهم بذلك كان حاله كحالهم ، وهلم جراً ، إلى النبى ، ﷺ ، والخبر به محسوس مشاهد وهو خبر النبى ، ﷺ ، وقوله ، فكان خبرهم متواتراً ، والتواتر لا سبيل إلى إنكاره ، وقد رد عليهم الآمدى من وجوه وأكذبهم فى زعمهم (٢) .

وقد رد على الروافض كذلك فى زعمهم النص على على ، القاضى عبد الجبار فى كتابه الموسوعى «المغنى» حيث خصص جزءاً كبيراً للإمامة (٣) ، وأفرد فيه للرد على الإمامية قدر كبير منه ، ووقف عند فساد القول بالنص الجلى (٤) .

(١) صاحب : الزيدية ٤ ص ١٩٢ ، وانظر ترجمة الراوندى فى الفهرست لابن النديم ٤ ص ٢٥٤ .

(٢) انظر الآمدى : الإمامة ١ ص ٨٩ .

(٣) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى ٤ الجزء العشرون .

(٤) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ / الإمامة ١١٤ وما بعدها حتى ١٢٣ .